

تحرك عاجل

الرئيسة السابقة لهيئة الحقيقة مُحْتَجَزة تعسفاً

في 1 أوت/آب 2024، أمر قاضي تحقيق في تونس العاصمة بالإيقاف التحفظي لمدافعة حقوق الإنسان البارزة سهام بن سدرين التي ترأست هيئة الحقيقة والكرامة حتى عام 2018. وكانت سهام بن سدرين تخضع للتحقيق منذ فيفري/شباط 2023، بتهم "التدليس" و"التزوير" و"إساءة استخدام الصفة الرسمية"، بعدما رُفِعَتْ ضدها شكاية بشأن التزيف المزعوم للمعلومات الواردة في قسم يتناول الفساد في القطاع البنكي ضمن التقرير الختامي الشامل للهيئة. ويتسم احتجاز سهام بن سدرين رهن الإيقاف التحفظي بالتعسف؛ إذ أنه لا يرجع إلا إلى الممارسة السلمية لحقوقها الإنسانية. كما أن الاحتجاز لا يفي بالمعايير الدولية للعدالة. ويبدو أن مقاضاتها تأتي انتقاماً منها بسبب عملها كرئيسة هيئة الحقيقة والكرامة في كشف انتهاكات حقوق الإنسان. ويجري احتجاز سهام بن سدرين حالياً على ذمة المحاكمة بسجن منوبة للنساء. يجب على السلطات أن تُفْرَجَ عن سهام بن سدرين على الفور وأن تُسْقَطَ جميع التهم المُوجَّهة إليها وأن تضع حداً لإساءة استخدام نظام القضاء الجنائي لاستهدافها.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيد

طريق حلق الوادي

الموقع الأثري بقرطاج، تونس

البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn

تويتر: [@TnPresidency](https://twitter.com/TnPresidency)

السيد الرئيس،

تحية طيبة وبعد...

أراسلكم لحتكم على أن تُفْرَجَوا على الفور عن سهام بن سدرين وأن تُسْقَطَوا التهم الجنائية المُوجَّهة إليها؛ إذ أنها لا تستند إلا إلى عملها رئيسةً لهيئة الحقيقة والكرامة، التي وثَّقت الجرائم المُرتكبة في ظل الأنظمة السابقة وأحالت مرتكبيها إلى المحاكمة. سهام بن سدرين هي مدافعة عن حقوق الإنسان وصحفية لطالما نددت

بانتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في البلاد.

وكانت تخضع للتحقيق منذ فيفري/شباط 2023، بعدما قَدّم عضو سابق بمجلس إدارة هيئة الحقيقة والكرامة شكاية زعم فيها تزوير التقرير الختامي الشامل للهيئة بسبب إجراء مراجعات وتغييرات، بعد تقديمه للرئيس في ديسمبر/كانون الأول 2018. وفي 7 مارس/آذار 2023، اتهم قاضي تحقيق سهام بن سدرين بالتزوير والتدليس وإساءة استخدام صفة رسمية، وقرر منعها من السفر. وفي 1 جوان/حزيران 2024، أمر القاضي بإيقافها التحفظي وأُحتجرت في اليوم ذاته.

ويبدو أن مقاضاة سهام بن سدرين تأتي انتقامًا منها بسبب عملها في الهيئة، بينما يُعد احتجازها تعسفًا. ويجب ألا تُعاقب سهام بن سدرين بسبب كشفها عن المزاعم الواردة حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الأنظمة السابقة والفساد الذي مارسته. ويجب على السلطات التونسية احترام وضمان حقوقها الإنسانية وحمايتها هي وأعضاء هيئة الحقيقة والكرامة من الأعمال الانتقامية، التي تُمارس عن طريق ملاحقاتهم الجنائية أو المدنية إما بسبب عملهم أو محتوى تقاريرهم.

أحثكم على أن تُفرجوا عن سهام بن سدرين على الفور وأن تُسقطوا جميع التهم المُوجّهة إليها وأن تضعوا حدًا لإساءة استخدام نظام القضاء الجنائي لاستهدافها. وريثما يُفرج عنها، يجب أن تُتاح لها سبل الاتصال المنتظم بأسرتها ومحاميها وأن تُوفّر لها الرعاية الطبية الكافية، وأن تُحتجَز في ظروف تتماشى مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

سهام بن سدرين، البالغة من العمر 74 عامًا، هي مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان، تُعرَف بعملها الصحفي المستقل منذ وقت طويل وعملها في مجال حقوق الإنسان في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي. ومنذ استيلاء الرئيس قيس سعيد على زمام السلطة في جويلية/تموز 2021، وجَّهت سهام بن سدرين انتقادات صريحة للتدابير التي اتخذها الرئيس وأدت إلى تقويض سيادة القانون والاستقلالية القضائية في تونس.

وبين عامي 2014 و2018، تولت سهام بن سدرين رئاسة هيئة الحقيقة والكرامة، التي تأسست لتوثيق ومساءلة موظفي الدولة وشركائهم ممن زعم ارتكابهم لانتهاكات حقوق الإنسان وممارسات الفساد في عهد الأنظمة السابقة بين عامي 1955 و2013 وإنصاف الضحايا والمتضررين.

وتمتعت هيئة الحقيقة والكرامة بصلاحيات إحالة قضايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والفساد إلى المحاكمة أمام الدوائر القضائية الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية التي أُنشئت بموجب القانون الأساسي لسنة 2013 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها. وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، اختتمت الهيئة أعمالها وأحالت 205 قضية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد إلى ساحة المحاكمة أمام 13 غرفة قضائية جنائية متخصصة في تونس. وجاء عدد من هذه القضايا على خلفية ممارسات الفساد المزعومة في القطاع البنكي. وتضمّن الأشخاص الذين اتهمتهم الهيئة بارتكاب جرائم متعلقة بالفساد وزراء سابقين ورجال أعمال ومحافظين سابقين للبنك المركزي وموظفين رفيعي المستوى لدى بنوك الدولة ومسؤولين حكوميين.

وتأسست هيئة الحقيقة والكرامة في مارس/آذار 2014 للعمل لمدة أربعة أعوام، قابلة للتمديد لعام واحد وفقًا للقانون الأساسي المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها. وفي 27 مارس/آذار 2018، أعلنت الهيئة في مؤتمر صحفي أنها مددت عملها حتى نهاية 2018، على الرغم من الجدل الذي أثير آنذاك خلال تصويت البرلمان على إنهاء عمل الهيئة بعد أربعة أعوام.

وفي 28 ديسمبر/كانون الأول 2018، أبلغت رئاسة الجمهورية هيئة الحقيقة والكرامة في اللحظة الأخيرة بأن الموعد الأخير لتسليم تقريرها بعد ثلاثة أيام لاحقة في 31 ديسمبر/كانون الأول.

ومن هنا، قرر مجلس إدارة الهيئة برئاسة سهام بن سدرين الانتهاء من النسخة الأولية من التقرير الختامي الشامل لتسليم التقرير في الموعد النهائي. وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2018، صوت مجلس الإدارة على اعتماد التقرير المبدئي، ريثما تُجرى المراجعات اللازمة. وقد كُلفت رئيسة الهيئة بإدراج المراجعات في التقرير

الختامي الشامل قبل نشره. وفي 26 مارس/آذار 2019، نشرت الهيئة تقريرها الختامي الشامل رسمياً على موقعها. وتُنشر التقرير في الجريدة الرسمية في 24 جوان/حزيران 2020.

وتعرّضت الهيئة، منذ إنشائها وطوال فترة عملها، لعدة محاولات من جانب السلطات لتقويض عملها وتقييد صلاحياتها. ولم تتعاون الأجهزة الحكومية مثل وزارتي الداخلية والدفاع تعاوناً تاماً في التحقيقات التي أجرتها الهيئة.

وفي ماي/أيار 2020، تقدّم عضو سابق بهيئة الحقيقة والكرامة بشكاية ضد سهام بن سدرين لدى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، زاعماً "تزويرها للتقرير الختامي الشامل"، من بين اتهامات أخرى، لأنها أضافت، على نحو غير قانوني، قسماً حول مزاعم الفساد في النظام البنكي التونسي إلى النسخة النهائية من تقرير الهيئة، وقد أثّرت على خلفية دعوى قضائية بين الحكومة التونسية والبنك الفرنسي التونسي. وزعم طرف الادعاء أن سهام كانت تسعى إلى تحقيق مكاسب شخصية، بـ"تزويرها" للتقرير وإضافتها لقسم حول قضية فساد محددة تتعلق بأعمال البنك الفرنسي التونسي التي تورط فيها العديد من المسؤولين السابقين من البنك المركزي والمسؤولين الحكوميين ورجل أعمال؛ إذ أن المزاعم الواردة في هذا القسم من التقرير ستُكفد الحكومة التونسية مبالغ هائلة من التعويضات. وفي مارس/آذار 2021، أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الشكاية ضد سهام إلى النيابة العمومية في تونس العاصمة، استناداً إلى هذه المزاعم.

وفي صيف 2021، فتحت وحدة التحقيقات الاقتصادية بالشرطة القضائية تحقيقاً بشأن الشكاية واستدعت أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة لاستجوابهم. وزُعم في الشكاية أن الإضافات التي أُجريت بعد المراجعة إلى النسخة الأولية من التقرير في القسم الذي تناول الفساد في النظام البنكي تصل إلى مستوى "التزوير" بقصد "إلحاق الضرر بالدولة التونسية".

وفي أثناء سير هذا التحقيق، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، استجوب قاضي تحقيق لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي سهام بن سدرين بصفتها شاهدة. وفي 20 فيفري/شباط 2023، طلبت النيابة من قاضي التحقيق توجيه تهم جنائية إلى السيدة سهام بن سدرين بـ"استغلال صفتها لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسها أو الإضرار بالإدارة لتحقيق الفائدة وبارتكاب الزور واستخدام وثائق مكدوبة" بموجب الفصول 32 و96 و98 و172 و175 و176 و177 من المجلة الجزائية. وفي 2 مارس/آذار 2023، غيّر قاضي التحقيق صفة سهام بن سدرين في التحقيق من شاهدة إلى مشتبه بها. وفي 7 مارس/آذار 2023، أصدر القاضي قراراً بمنعها من السفر.

وفي 1 أوت/آب 2024، بعد جلسة استماع أمام قاضي التحقيق، أمر قاضي تحقيق آخر في القطب القضائي الاقتصادي والمالي بالمحكمة الابتدائية في تونس العاصمة بإيقافها التحفظي على خلفية التهم

ذاتها.

واستندت التهم الجنائية الموجهة إلى سهام بن سدرين، التي أنكرتها، إلى الادعاءات التي أدلى بها عضو الهيئة السابق الذي قدم الشكاية. ولم تقدم النيابة أي أدلة ملموسة لتبرير أمر الإيقاف التحفظي أو التحقيق الجنائي الذي فُتح على أساس هذه التهم الخطيرة.

ويخالف احتجاز سهام بن سدرين المعايير الدولية للعدالة.

وبالنظر إلى عدم تقديم النيابة حتى الآن لأدلة ملموسة على وقوع أي عمل جنائي يمكن ربطه بالتغييرات التي أُجريت على تقرير هيئة الحقيقة والكرامة، فإنه يتضح أن الجرائم الجنائية الموجهة إلى السيدة سهام بن سدرين لم تأت إلا انتقامًا منها بسبب عملها التي اضطلعت به بصفتها رئيسة الهيئة، وعلى وجه التحديد، بسبب الآراء أو الحقائق التي ترد في التقرير الختامي الشامل والدعاوى القضائية التي حركتها الهيئة ضد الجناة المزعومين.

وفي ماي/أيار 2023، أعرب خبراء حقوق الإنسان المستقلون بالأمم المتحدة عن بواغث **القلق** من أن مقاضاة سهام بن سدرين، كما يبدو، لم تأت إلا انتقامًا منها بسبب عملها رئيسةً لهيئة الحقيقة والكرامة، ولا سيما، بسبب قضايا الفساد التي أحالتها الهيئة إلى النيابة.

إضافةً إلى ذلك، يقع على عاتق الدول، وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، الالتزام باتخاذ التدابير الفعالة لضمان الحق في معرفة حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها الآليات غير القضائية مثل الهيئات المعنية بإظهار الحقيقة. وينبغي لأعضاء هيئة الحقيقة والكرامة أن يحظوا بالحماية في أثناء فترة عمل الهيئة وبعد انتهاء مهمتها، ويتضمن ذلك الحماية من التشهير والدعاوى القضائية المدنية أو الجنائية التي تُرفع ضدهم بسبب عملهم أو محتوى تقاريرهم.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية

يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: [30 أكتوبر/تشرين الأول 2024]

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: سهام بن سدرين (صيغ المؤنث)

